

12-1-2020

The meaning of the imperative nouns and its applications in the Qur'an and Sunnah

Ali Jomah Al-Rawahneh

Imam Malik College for Sharia and Law, Dubai, dali_r2005@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>

Recommended Citation

Al-Rawahneh, Ali Jomah (2020) "The meaning of the imperative nouns and its applications in the Qur'an and Sunnah," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 16 : Iss. 4 , Article 11.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/11>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر الأصولية وأنواعه

أ.د. علي جمعة الرواحنة*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/١١/٣ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٩/٨/٤ م

ملخص

بينت الدراسة أن المصدر النائب عن فعل الأمر دلالاته طلبية تغيد الوجوب، وأنه يؤدي معناه، ولا يجتمع مع فعله، وفاعله مستتر وجوبا، ويعمل عمل فعل الأمر. تشير الدراسة إلى أن المصدر دلالاته على الزمان مجهولة، وتُعقّل حقيقته دون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزامًا، وليست من اللفظ، وبذلك تفصل المصادر من الأفعال، وأن المصدر هو الأصل. تؤكد الدراسة على أن عدول المشرع عن استخدام الفعل إلى المصدر فيه فائدة وإضافة على الدلالة، كما أن العدول بالمصدر النائب عن فعل الأمر، من النصب إلى الرفع فيه أيضا فائدة في استمرارية الدلالة.

The meaning of the imperative nouns and its applications in the Qur'an and Sunnah

Abstract

The study has showed that the meaning of the imperative nouns is an obligatory order stating, that leads its meaning, does not meet with its verb, it's actor obligatory hidden, and works the job of imperatives.

The study indicates that the source indication of time is unknown, and its reality shown without time, but time is one of its appliances, also its not one of the constituents unlike the verb, the significance of the source over time became an obligation, not from the word, thereby separating the sources from verbs, because the source is the origin.

The study confirms that the legislator's renunciation use of the verb to the source is useful and a significance, addition the abandonment of verb for the source, from the Accusative case to the Nominative case in it has continuity significance.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا مباركا فيه، حمدا يوازي نعمه التي لا تعد وفضله الذي ليس له حد، والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين، سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين، الهادي البشير، وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لقد استخدم القرآن الكريم والسنة النبوية أساليب اللغة العربية في الدلالة على مقصود الشريعة، ومجالات ضوابط حركة البشرية وتفاعلاتها المتنوعة، ويعد علم أصول الفقه من منارات العلوم في تكوين الذهنية الفكرية السليمة، للنظر الصحيح والمنهج في نصوص الشريعة الإسلامية، والوقوف على مدلولها.

* أستاذ، قسم الشريعة، كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، دبي.

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

وتميزت الأمة الإسلامية خلال تاريخها المثالي في قراءة النصوص واستنباط الأحكام الشرعية، في ضوء كشافها الواضح الذي رسخه النبي ﷺ في إدارة المستجدات والوقائع، عندما أرسل معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن^(١)، ومن هنا كانت الحركة الفقهية من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا تتسم بالشرعية؛ كونها صاغت تلك الأحكام من خلال هذا العلم. ويعد باب الأمر والنهي من أوسع الأبواب في مجال الدلالات على الأحكام الشرعية، وأجد من الحاجة بمكان أن نقف مع المصدر النائب عن فعل الأمر في دلالاته على الأحكام الشرعية، كون علماء الأصول أشاروا له بعبارة موجزة تحتاج إلى التوسع فيها، ما بين دلالاته واستعمالاته اللغوية، واستكمالها في دلالاته الشرعية.

أهمية الدراسة.

تعد الدراسات الأصولية مهمة في مجال النظر في النصوص الشرعية بصورة عامة، وفي الدلالات بصورة خاصة. وبناءً على ذلك، فإن أهمية الدراسة تكمن في تسليط الضوء على صيغة مهمة في الدلالة على الطلب، ومنها المصدر النائب عن فعل الأمر، الذي يعد من الأساليب الأصلية في الأمر. قال السرخسي: فأحق ما يُبدأ به في البيان الأمر والنهي؛ لأن معظم الابتلاء بهما وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام، واعلم أن الأمر أحد أقسام الكلام بمنزلة الخبر والاستخبار، وهو عند أهل اللسان قول المرء لغيره افعل^(٢).

قال أبو يعلى: يُقدم الأمر والنهي؛ لأنه وضع للإيجاب والإلزام، وهو أبلغ منازل الخطاب، ولأن الأمر قد يقع خاصاً، وأصل الكلام الخصوص، والعموم داخل عليه، كما أن أصله التخفيف، والتثقيل داخل عليه، وتقديم ما هو أصل الكلام أولى، ثم يليهما العموم...^(٣).

مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية، التي -إن شاء الله- ستجيبها الدراسة:

- ما دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر في اللغة والأصول؟
- ما الفرق بين المصدر والفعل؟
- ما مساحة ألفاظ المصدر النائب عن فعل الأمر وأنواعه؟

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى:

١. بيان المساحة التي يتناولها المصدر النائب عن فعل الأمر في دلالات الألفاظ.
٢. توضيح آليات دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر الأصولية وتطبيقاته الفقهية.
٣. بيان الفرق بين المصدر والفعل وأنواع المصدر النائب عن فعل الأمر.

الدراسات السابقة.

بحدود اطلاعي، لم أطلع على دراسة تناولت المصدر النائب عن فعل الأمر في دراسة مستقلة، إلا بعض الإشارات

- في كتب الأصول، وهناك بعض الدراسات في الأمر، منها:
- ١- رسالة ماجستير في اللغة العربية بعنوان: أسلوب الطلب في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية اللغة العربية، شعبة النحو والصرف.
 - ٢- محمول صيغة الأمر افعل دراسة نظرية وتطبيقية على آيات الأحكام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة- الرياض، إعداد عبد اللطيف بن سعود بن عبد الله الصرامي.
 - ٣- أسلوب الأمر في سورة البقرة، بحث نشر في المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الثالث، يوليو- ٢٠١٤م، د. الطاهر محمد أمبي، قسم اللغة العربية- كلية الآداب- صبراتة، جامعة الزاوية.
- وهذه الدراسات لم تتعرض للمصدر النائب عن فعل الأمر لا في جانبه النظري ولا التطبيقي، إلا بإشارات مختصرة.

منهجية الدراسة.

يتبع الباحث المنهج الآتي في إعداد الدراسة:

المنهج الوصفي: وذلك بجمع المادة العلمية في كتب اللغة كونها لغة القرآن الكريم.

المنهج الاستقرائي الاستنباطي: باستقراء ألفاظ المصدر النائب عن فعل الأمر، واستنباط دلالتها على الأحكام.

خطة الدراسة.

سيتم تناول موضوع " دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر الأصولية وأنواعه"، من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المصدر النائب عن فعل الأمر، وفيه:

المطلب الأول: التعريف بالمصدر النائب عن فعل الأمر.

المطلب الثاني: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر في اللغة، وفيه:

الفرع الأول: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر.

الفرع الثاني: شروط عمل المصدر النائب عن فعل الأمر.

المبحث الثاني: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر الأصولية والفرق بين المصدر والفعل، وفيه:

المطلب الأول: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر الأصولية.

المطلب الثاني: الفرق بين المصدر والفعل.

المبحث الثالث: أنواع المصدر النائب عن فعل الأمر.

الخاتمة، وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفهرس.

المبحث الأول:

المصدر النائب عن فعل الأمر.

المصدر النائب عن فعل الأمر أسلوب خطاب من أساليب اللغة العربية في دلالتها على المضمون، وصيغة الأمر المطلقة المتجردة عن القرائن تفيد الوجوب، حيث قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [٦٣: النور]، وجه الدلالة: تضمن النص ثلاثة مؤكدات على القيام بالواجب، الأول: التحذير ذاته يفيد عدم المخالفة لما أمر، والثاني: الفعل المضارع يحذر المقترن بلام الأمر يفيد الوجوب، والثالث: ترتب العقوبة على الذين يخالفون أمر الله ﷻ، والرابع: التصريح بلفظ أمر بوصف ما طلبه الله من المكلف إن كان واجبا، فهو أمر والأمر واجب التنفيذ.

قال ابن الحاجب: "إنما عُدِّي فليحذر ب (عن) لما في المخالفة من معنى التباعد والحيد، كأنَّ المعنى: الذين يَحِيدُونَ عن أمره بالمخالفة، فكان الإتيان ب (عن) أبلغ للتنبية على هذا الغرض؛ لما فيه من ذكر المخالفة من التنبية على البعد، والحيد مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه، وقد استدل به على أن الأمر يقتضي الوجوب، لما تضمنته الآية من الوعيد على المخالفة، وهو لازم الوجوب.

فإن قلت: الآية متضمنة الأمر بالاحذر لمن يخالف، وحذر المخالف العذاب لا يفيد بعد المخالفة؛ لحصول السبب المقتضي له، وقبلها لا يحذر عذاباً.

قلت: هو على أحد وجهين:

أحدهما: أن المحذر منه في المعنى المخالفة، ولكن لما كان لأجل مسببها جعل مسببها كأنه المحذر منه.

والثاني: أن يكون المعنى: فليحذر الذين وقعت منهم المخالفة ذلك، فيستدركوا ما فعلوه بالتوبة والرجوع إلى الله، فيكون ذلك سبباً لدفع العذاب عنهم. والله أعلم بالصواب»^(٤).

وقوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» [الأحزاب: ٣٦].

قال الرازي: اتفق العلماء على أن لفظة الأمر حقيقة في القول المخصوص، واختلفوا في كونه حقيقة في غيره^(٥). قال ابن العربي: والمختار أن مطلق الأمر يقتضي فعله يقينا في الوجوب، وبها تحصيل الامتثال وسائر الأفعال محتمل شأنها موقوف على الدليل بيانها^(٦).

وصيغة الأمر اللفظية الإنشائية، محصورة في صيغ الأمر الأربع وهي: "فعل الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعل الأمر، والمضارع المقرون بلام الأمر"^(٧).

المطلب الأول: التعريف بالمصدر النائب عن فعل الأمر.

المصدر: من صدر والصاد والذال والراء أصلان صحيحان^(٨)، المصدر من الصَّدر، وهو أعلى مقدَّم كل شيء وأوَّلُه، حتى إنهم ليقولون صَدْرَ النهار، قال الليث: المَصْدَرُ أصل الكلمة التي تَصْدُرُ عنها صَوَادِرُ الأفعال^(٩). والفعل: ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة^(١٠)، فالأفعال بحسب مادتها إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية أو سداسية^(١١).

المصدر: "سمي مصدراً؛ لأن الفعل يصدر عنه، هذا مذهب البصريين أن المصدر أصل أخذ منه الفعل، والدليل عليه من وجهين:

أحدهما: تسميته بالمصدر، والمصدر في اللغة هو الذي يصدر عنه، فدلَّت تسميته على أنه قد صدر عنه الفعل، وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغي أن يسمى الفعل مصدراً ولم يسم، فدل على أنه ليس بأصل.

الثاني: أن معنى الاشتقاق هو أخذ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصول والمعنى الأصلي، وهذا لا

يتحقق في المصدر والفعل إلا على مذهب البصريين، لأننا نقول: إن جعلنا الفعل أصلاً، فالفعل يدل على حدث وزمان معين، فيجب أن يكون المصدر يدل أيضاً على الحدث والزمان المعين، ولا قائل يقول بإن المصدر يدل على حدث وزمان معين. وإذا قلنا: إن المصدر هو الأصل وهو دال على حدث مجرد عن الزمان، فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الأصلي، فقد ثبت أن الحق ما ذهب إليه البصريون^(١٢).

قال ابن سيدة: المصدر الذي هو اللفظ الجامع لجميع الأشخاص المقصود إلى تعيينها، وحصر أبنيتها، وتحديدتها، فنقول: إن المصدر اسم الحدث الذي تصرف منه الأفعال، نحو الضرب تصرف منه ضرب يضرب ويضرب، والمصدر للفعل كالمادة المشتركة^(١٣).

نخلص مما سبق أن المصدر: الأصل الذي تصرف منه الأفعال الدالة على الحدث المشترك بينهما، والمجرد عن الزمان.

النائب: من ناب الأمر نوباً ونوبة، إذا نزل بهم وناب عنهم نواباً، ومنه ناب عني فلان يُنوب نوباً ومناباً، أي: قام مقامي، وناب عني في هذا الأمر نيابة، إذا قام مقامك، والنوب اسم لجمع نائب^(١٤). الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة^(١٥).

مما تقدم، يمكن أن نعرف المصدر النائب عن فعل الأمر هو: الأصل الدال على الحدث المجرد من الزمان، الواقع موقع طلب الفعل، لاشتراكهما في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

وجه الدلالة: فـ"إحساناً" مصدر واقع موقع فعل الأمر، والتقدير وأحسنوا بالوالدين،، والباء ترادف "إلى" في هذا المعنى^(١٦).

المطلب الثاني: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر في اللغة.

المصدر النائب عن فعله مصدر ينوب عن فعله ويؤدي معناه، ولا يجوز أن يجتمع مع فعله ما دام ينوب عنه ويؤدي ما يؤديه، وهو يختلف عن المفعول المطلق بأن يكون طلبياً أو مشبهاً بالطلب، ويختلف عنه بأنه يعمل عمل فعله، فيأخذ فاعلاً من اللازم وفاعلاً ومفعولاً به من المتعدي^(١٧)؛ لأن المفعول المطلق جاء مؤكداً للفعل وليس نائباً عنه.

الفرع الأول: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر.

عند استعراض دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر في اللغة، وهي بذاتها تجري تلك الدلالة أصولياً، ويمكن إجمالها بما يأتي:

أولاً: المصدر النائب عن فعل الأمر يدل على الوجوب، وإن كانت دلالاته على الحدث دون الزمن، إلا أن دلالاته على الزمن لازمة من لوازمه^(١٨)، فلذا دلالة على الوجوب أقوى من دلالة الفعل.

ثانياً: دلالة المصدر على الزمن معقولة التصور، وتعد لازمة من لوازمه، قال ابن يعيش: إن المصدر تُعقل حقيقته دون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً، وليست من اللفظ، فلا اعتداد بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه^(١٩).

ثالثاً: دلالة المصدر على الحدث دلالة على موصوف بالحدث؛ لأن دلالة المصدر بالأصالة موضوعة لذلك المعنى^(٢٠).

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

فالفعل يدل على حدث وزمن، والذي سوى الزمن من هذين المدلولين هو الحدث، ولكن دلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات، فهي تدل على "موصوف بالحدث"، ولا من الأفعال، فهي تدل على "اقتران الحدث والزمن"، فالصلة بين الاسم ومعنى الحدث تختلف عن صلة الصفة والفعل كليهما بهذا المعنى فصلة الاسم به صلة الاسم بالمسمى، أما مدلول الصفة فهو "الموصوف"، وأما مدلول الفعل فهو "الاقتران"، وهما غير "الحدث" نفسه^(٢١).

رابعاً: دلالة المصدر على الزمان المجهول دلالة التزامية، ليفصل المصادر من الأفعال؛ لأن النوعين مشتركان في الدلالة على الحدث، وينفصل الفعل بأن زمان الحدث معه محصل، وينفصل المصدر بأن زمان الحدث معه مجهول^(٢٢).

الفرع الثاني: شروط عمل المصدر النائب عن فعل الأمر.

يشترط لعمل المصدر النائب عن فعل الأمر، شروط ومنها:

أولاً: حذف فعل الأمر الذي ناب عنه المصدر وجوباً، لدلالة المصدر على فعله^(٢٣)، فيعمل المصدر عمل الفعل، ويحذف الفعل، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه، وفي التعدي واللزم، وكثير من أنواع العمل، نحو قول الشاعر^(٢٤):

يا قابل التوب غفرنا مآثم، قد أسلفتها، أنا منها خائفٌ وجَلُّ

ونحو: تعظيماً والديك، وتكريماً أهلك، وإشفافاً على ضعيفهم المحتاج.

والأصل: اغفر مآثم. اشكر لربك، عظم والديك، كرم أهلك، وأشفق على ضعيفهم.

فحذف فعل الأمر وجوباً، وناب عنه مصدره، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا، وفي نصب المفعول به، إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولاً به؛ كالفعلين: عظم، وكرم، وفي أكثر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل، كالعمل في النعت، وكتعلق الجار والمجرور به في المثال الأخير، وكغيرهما من باقي المعمولات؛ فكل هذا يعمل به المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً^(٢٥).

- وقد يُذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء؛ وذلك لأن المصدر مفعول وهو فضلة، ولابد للفضلة من فائدة^(٢٦):
- ١- تأكيد الفعل، وذلك حاصل بذكر المصدر وحده في التنزيل: {ثم نعيدكم فيها ونخرجكم إخراجاً} بإخراج بمنزلة تكرير يخرجكم، كأنه قال: ويخرجكم يخرجكم، وعلة ذلك أن الفعل يدل على المصدر، والمصدر يدل على الفعل، فنذكر الفعل كذكر مصدرين، وذكر المصدر كذكر فعلين.
 - ٢- بيان النوع، وذلك حاصل بصفة المصدر كقولك: قمت قياماً طويلاً، وفي قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١١].

وجه الدلالة: في المصدر الموصوف زيادة على مفهوم الفعل؛ لأنه خرج بالصفة من الجنس العام إلى النوع الخاص، ولا يفهم من الفعل إلا المصدر المطلق^(٢٧).

- ٣- المبين للعدد، هو الذي يفيد زيادةً على تأكيد الفعل عدد المرات، ومثله بقوله: سِرْتُ سِرَّتَيْنِ^(٢٨).
- قال السامرائي: "اصبر صبراً جميلاً... صبراً جميلاً، أنت ترى أن الجملة الأولى مبدوءة بفعل، والجملة الثانية استغنيا فيها عن الفعل، وجئنا بمصدر منصوب نائب عن فعله، وفي هذه الحال يجب حذف الفعل، والمصدر هنا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، فإنه من المعلوم إذا وقع المصدر بدلاً من فعله حذف عامله وجوباً، وهو مقيس في الأمر، والنهي والدعاء والخبر أحياناً، وغير ذلك، أما الجمل الثانية، فهي كالثانية إلا أن المصادر مرفوعة، أي عدل بها من النصب إلى الرفع للدلالة على الثبوت والدوام، غير أن المعنى العام واحد، وهو الأمر بالصبر والطاعة ونحوها"^(٢٩).

والراجع مما سبق، مع أنه يصح اقتران المصدر مع الفعل كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ (٥: المعارج)، فالقول: "صَبْرًا جَمِيلًا"، معنى المصدر فيه معنى الأمر، والقول: فَاصْبِرْ صَبْرًا، كان المصدر مؤكداً للفعل، وليس نائباً عن الفعل الدال على الأمر؛ لأن المفعول المطلق مصدرٌ يُذكرُ بعد فعلٍ من لفظه تأكيداً لمعناه، أو بياناً لِعَدِيدِهِ، أو بياناً لنوعه، أو بدلاً من التلطف بفعله (٣٠).

ثانياً: أن يكون المصدر صالحاً للاستغناء عنه، وأن يحل محله فعل من معناه (٣١)، والحذف حتم مع آت بدلا من فعله، أي: إنما يلزم حذف عامله إذا ناب عنه لا إذا لم ينب عنه (٣٢).

ثالثاً: أن يكون المصدر نائباً مناب الفعل، عوض منه دال على ما يدل عليه، ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما (٣٣)، كقولك: احتراماً كبار السن، فكبار منصوب بالمصدر احترام، كونه ناب "احترام" مناب فعل الأمر، "احترم" فعمل فيه كونه لم يجتمع مع فعله.

رابعاً: ألا يكون المصدر محذوفاً أو غير مفرد، ولا ما لم يرد به الحدث (٣٤)، صدقاً القول، فصدقاً مصدر تدل على الحدث الذي يتضمن الزمن، أي: عند الحديث اصدق، والمصدر الذي لا يرد به الحدث كقولك: العلم مفيد، فالعلم مصدر، لا يرد به الحدث فهو غير عامل (٣٥).

خامساً: ألا يكون المصدر مصغراً؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وتصغير المصدر يبعده عن مشابهة الفعل، فلا يجوز أن تقول: "أميرك مطاع"، تريد أمرك (٣٦).

سادساً: أن يقع المصدر نائباً عن الفعل في تأدية معناه، وقبوله للعوامل، ومتأثر بالعوامل، هذا هو المقتضى، لبناء أسماء الأفعال، نحو: "هيهات" و"أف"، و"صه"؛ إذ هي نائبة عن "بعد" و"اتَّصَّرَ" و"اسْكُتَ" فأشبهت في ذلك حروف المعاني، كحرف النفي والاستقهام، مثلاً فإنهما نائبان عن "أنفي" و"استقهم" وقيد ذلك بعدم التأثر بالعوامل، ليخرج المصدر النائب عن فعله في نحو: "ضرباً زيداً" فإنه وإن أدى معنى "اضرب"، فقد فارق نحو "صه" في قبوله للعوامل، وتأثره بها (٣٧)، إحساناً إلى والديك، كقوله تعالى: (وبالوالدين إحساناً)، فهو نائب مناب الفعل أحسنوا لكنه معرب؛ لأن العوامل تدخل عليه فتؤثر فيه، فتقول: "أعجني إحسانك إلى والديك" فيكون فاعلاً، وتقول: "إحسانك إلى والديك واجب" فيكون مبتدأ (٣٨).

المبحث الثاني:

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر الأصولية والفرق بين المصدر والفعل.

الأمر هو: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء (٣٩)، إذا ورد الأمر عارياً عن القرائن اقتضى الوجوب (٤٠)، ومن الأدلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلْيُحَذِّرِ الَّذِينَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٦٣: النور)، وجه الدلالة: فمن يخالف أمره ﷻ توعده بالعذاب الشديد.

قال الجصاص: ومعلوم أن الوعيد لا يلحق تارك النذب والمباح، فدل على لزوم الأمر ووجوبه لولا (ها) ما استحق الوعيد بتركه (٤١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (٣٦: الأحزاب)، وجه الدلالة: فالمسلم أمام أمر الله ﷻ ملزم بالاتباع ولا خيار له غيره، وخلاف ذلك مصيره إلى الضلال والضياع، وبذلك يتحقق معنى إفادة الأمر للوجوب.

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

قال الجويني: "إن الأمر له صيغة تخصه، لكن مع ذلك نقول: إن صيغة افعل هي الأصل، ولكنها ليس الصيغة الوحيدة للأمر، ولذلك بعض الأصوليين يقولون: إن الصيغة للأمر هي أفعل أو ما يقوم مقامها، الذي يقوم مقامها أمران: النوع الأول لفظية: وهي المصدر النائب عن فعل الأمر كما في قوله تعالى: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلًا﴾ (يوسف: ١٨)، أي: أن يصبر صبراً جميلاً، فقوله: صبر جميل هذا مصدر نائب عن فعل الأمر التقدير، أي: اصبر. النوع الثاني معنوية: كترتيب العقوبة على الترك، وترتيب الإثابة على الفعل، والتصريح بأن الله قضاه، أي: هذا الشيء" (٤٢).

المطلب الأول: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر الأصولية.

يقول علماء الأصول إن الصيغة للأمر هي افعل أو ما يقوم مقامها، ومن ما يقوم مقامها المصدر النائب عن فعل الأمر (٤٣)، وصيغة الأمر عند الإطلاق تقتضي وجوب المأمور به، والمبادرة بفعله فوراً (٤٤)، والمصدر النائب عن فعله ينوب عن فعل الأمر، ويؤدي معناه، ولا يجتمع مع فعل الأمر الذي ناب عنه، فهو يدل على الوجوب، ونشير إلى بعض أحكام دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر، بما يأتي:

أولاً: المصدر النائب عن فعله، يدل على الأمر، وفاعله مستتر وجوباً، ويعمل عمل فعل الأمر، نحو: قوله ﷺ: "الدال على الخير كفاعله والله يحب إغاثة اللهفان" (٤٥).

وجه الدلالة: إغاثة مصدر منصوب نائب مناب الفعل، "أغث" والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت واللهفان مفعول به (٤٦)، دال على الوجوب، قال ابن مالك: لعمل المصدر شرط الإيجاب لا بد من وجوده (٤٧).

ثانياً: دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر على الوجوب، إذا لم توجد قرينة تصرفه عن الوجوب، حيث قال جمهور العلماء: إذا ورد لفظ الأمر متعرياً عن القرائن اقتضى وجوب المأمور به، ولا يصرف عن الوجوب إلى غيره إلا بقرينة تدل على ذلك (٤٨).

ثالثاً: نيابة المصدر عن فعل الأمر فيه اختصار وتأکید بليغ، كما قال أبو السعود في دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرْبُ الرِّقَابِ﴾ (٤٩): مجد.

وجه الدلالة: "فصرب الرقاب أصله فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل وقدم المصدر وأنيب منابه مضافاً إلى المفعول، وفيه اختصار وتأکید بليغ، والتعبير به عن القتل تصوير له بأشنع صورة" (٤٩).

ووجه الاختصار والتوكيد أن البارز قد دل على المستتر، فكأن الفعل قد ذكر مرتين: مرة بارزاً، ومرة مستتراً، لدلالة المصدر عليه، وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير (٥٠)، وإضماره بمنزلة إظهاره (٥١)، وبذلك تتجلى بلاغة التأكيد وفائدة الاختصار بقوة الدلالة.

رابعاً: المصدر النائب عن فعل الأمر لا يجتمع مع فعله؛ لأنه ينوب عنه ويؤدي ما يؤديه فعل الأمر، وإذا اجتمع مع الفعل، فيعد عند ذلك مؤكداً لفعله، غير عامل عمل فعل الأمر، والذي عمل هو فعل الأمر، وليس المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ (٥٢: المعارج)، فإذا قلت "اصبر صبراً جميلاً"، تغير المعنى، وأصبح المصدر ميبناً للنوع فقط، فإنه يصح أن تقول: "صبراً جميلاً"، وفعله واجب الحذف عند النحاة، ومعناه الأمر وهو نائب عن فعله، ويصح أن تقول: "اصبر صبراً جميلاً"، لكن ليس بالمعنى الأول، فهنا "صبراً" ليست نائبة عن فعل الأمر، ولا بمعنى الأمر، وإنما هي ههنا مبنية فحسب (٥٢).

خامساً: المصدر النائب عن فعل الأمر لا يكاد يتطرق له صارف عن الوجوب، كما هي في صيغ الأمر؛ كون المصدر يأتي مؤكداً عما ناب عنه، وكونه مؤكداً لا يعتريه ما يصرفه، قال سيبويه: وإنما اختزل الفعلُ ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحَذَرَ بدلاً من احذَرْ^(٥٣).

المطلب الثاني: الفرق بين المصدر والفعل.

السؤال الذي يرد على المصدر النائب عن فعل الأمر، هل هناك فرق بين استعمال الفعل لإفادة المراد وبين المصدر؟

لقد استخدم القرآن الكريم والسنة النبوية المصدر النائب عن فعل الأمر، ولو لم تكن هناك فائدة لما تم هذا الاستخدام، وحتماً إن عدول المشرع عن استخدام الفعل إلى المصدر، فيه فائدة وإضافة على الدلالة، فقوله ﷺ: "صَبِرًا آلَ يَاسِرٍ، فَإِن مَّصِيرَكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ"^(٥٤).

وجه الدلالة: فيها إضافة، ومع ذلك كان ممكننا استخدام الفعل اصبروا، ومن هذه الفروقات:

- (١) المَصْدَرُ أصل الكلمة التي تُصَدَّرُ عنها صَوَائِرُ الأَفْعَالِ^(٥٥)، والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة^(٥٦).
- (٢) المصدر دال على حدث مجرد عن الزمان، والفعل قد شاركه في هذا المعنى الأصلي^(٥٧)، في دلالاته على الحدث.
- (٣) المصدر تُعْقَلُ حقيقته دون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً، وليست من اللفظ، فلا اعتداد بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه^(٥٨).
- (٤) دلالة المصدر على الزمان مجهول، وإنما دلالة التزامية، وزمان مجهول ليفصل المصادر من الأفعال؛ لأن النوعين مشتركان في الدلالة على الحدث، ويفصل الفعل بأن زمان الحدث معه محصل، ويفصل المصدر بأن زمان الحدث معه مجهول^(٥٩).
- (٥) المصدر أقوى وأثبت من الفعل، فالمصدر هو الحدث المجرد، والفعل هو الحدث المقترن بالزمان^(٦٠).
- (٦) يحذف فعل الأمر الذي ناب عنه المصدر وجوباً، لدلالة المصدر على فعله^(٦١).
- (٧) الأمر بالمصدر أمر بالحدث المجرد، والأمر بالفعل أمر بالحدث المقيد بزمن، وهو بذلك أكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده^(٦٢).
- (٨) فاعل المصدر يحذف وجوباً بخلاف المصدر، فالمصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر، بل فاعله ضمير مستتر وجوباً دائماً^(٦٣).
- (٩) فعل الأمر مجزوم والمصدر النائب عن فعل الأمر فيه النصب والرفع، قال المبرد: فإن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن يختار الرفع؛ لأنه كالمعرفة، والنصب يجوز، وإنما تنتظر في هذه المصادر إلى معانيها، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاء لم يكن إلا نصباً، وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعاً، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع^(٦٤).
- (١٠) يستغنى عن الفاعل مع المصدر بخلاف الفعل، جاز أن يستغنى عن مرفوع المصدر، دون مرفوع الفعل، وما أشبهه مما ليس مصدراً؛ لأنَّ الفعل لو ذكر دون مرفوع لكان حديثاً عن غير محدَّث عنه^(٦٥)، والمصدر هو الحدث المجرد،

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

يستعمل أحياناً استعمال الفعل فيكون له فاعل، ومفعول به، وذلك^(٦٦) كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤: البلد].

وقيل: التقدير، أو إطعام أنتم، فحذف أنتم وهو فاعل المصدر في هذه الآية^(٦٧).

المبحث الثالث:

أنواع المصدر النائب عن فعل الأمر.

ورد المصدر النائب عن فعل الأمر، في نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهي النصوص التي اعتمد عليها الفقهاء في استنباط الأحكام الفقهية، وعند استعراض النصوص التي ورد فيها المصدر النائب عن فعل الأمر نجده على أنواع عدة في إفادة دلالاته على الوجوب، ومنها:

أولاً: مصدر يقع موقع الأمر، قد يأتي المصدر النائب عن فعل الأمر، وقد وقع موقع الأمر مطلقاً؛ لأن الصيغة للأمر هي افعل أو ما يقوم مقامها، ومنها المصدر النائب عن فعل الأمر^(٦٨)، ومن تطبيقاته:

(١) قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، مصدر منصوب لفعل محذوف؛ أي: أحسنوا إحساناً^(٦٩)، فقديره إما: وتحسنون بمعنى أحسنوا، وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه قد سُورِع فيه إلى الامتثال، والانتهاه فهو يخبر عنه، والحاصل أنه متى كانت الجملة الثانية مطابقة للأولى لم يعطف، وكذلك إذا كانت مغايرة لها، إلا أن يكون نوع ارتباط بوجه جامع^(٧٠).

قال الشوكاني معلقاً على الآية: يمتنع طرؤ النسخ عليه، كعرفة الله، وطاعته أبداً، ومجامع هذه الشرائع العقلية أمران: التعظيم لأمر الله والشفقة على خلق الله^(٧١).

قال ابن حزم مشيراً إلى دلالة القطعية التي أفادها المصدر النائب عن فعل الأمر أحسن: هذه اللفظة إتيان كل ما يسمى إحساناً، ودفع كل ما يسمى إساءة؛ لأن الإساءة ضد الإحسان، والإحسان واجب، فالإساءة ممنوعة؛ لأن قولك أحسن إلى فلان يقوم مقام قولك لا تسئ إليه، وذلك معنى مقتضاه فقط^(٧٢)، معناه أمر متضمن لزوم الأمر^(٧٣)، فاقضى ذلك الإحسان مطلقاً^(٧٤)، كأحسن يحسن إحساناً^(٧٥).

قال ابن عادل: اتفق أكثر العلماء على أنه يجب تعظيم الوالدين، وإن كانا كافرين، لقوله في هذه الآية: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ بغير تقييد بكونهما مؤمنين أم لا، وقد ثبت في أصول الفقه أن الحكم المرتب على الوصف يشعر بغلبة الوصف^(٧٦)، فالأمر بتعظيم الوالدين لمحض كونهما والدين، وذلك يقتضي العموم^(٧٧).

(٢) قوله ﷺ: "صَبْرًا آلَ يَاسِرٍ، فَإِنْ مَصِيرَكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ"^(٧٨)، وجه الدلالة: وقد كان الفعل قبل قيام (صبراً) مقامه لا يجوز حذفه، ثم صار حذفه بعد ذكر (صبراً) واجباً، إذا قصد إقامته مقامه^(٧٩)، لفعل الأمر المحذوف اصبروا آل ياسر.

ثانياً: مصدر يقع موقع الدعاء، قد يأتي المصدر النائب عن فعل الأمر، وقد وقع موقع الدعاء، وقد ورد في القرآن والسنة الكثير من ذلك، وفي هذا الأسلوب أغراض، منها: أدل على غرض الداعي؛ لأن طلبه غير مقيد بزمان، وهو أكد من الفعل، وفيه اختصار ومبالغة^(٨٠)، ومن الأمثلة على الدعاء الإيجابي أو السلبي ما يأتي:

(١) الدعاء والترجي بالمصدر النائب عن الفعل في قوله تعالى: ﴿غُفْرَانِكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وجه الدلالة: أن هذا المصدر أرشدهم له النبي ﷺ لما نزل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فاستجاب لهم ﷺ طلبهم^(٨١)، وكون النبي ﷺ قد أرشد إلى هذا النوع من الترجي، فذلك دلالة على أهميته ومدى أثره في إيصال الطلب.

واختلف في غفرانك، هل هي مصدر نائب عن فعل الأمر اغفر، أي: هل هي جملة طلبية أم خبرية؟ اختلف شراح كتاب التسهيل؛ لأن ابن مالك في بيانه "غفرانك" حيث: جعل "غفرانك" بدلا من اللفظ بفعله المستعمل، لكنه لم يذكر الفعل الناصب ما هو، وقد اختلف فيه:

ف قيل: إنه (اغفر) والتقدير: اغفر غفرانك، فعلى هذا الجملة طلبية، وهذا مذهب سيبويه^(٨٢). قال الزمخشري: "يقال: غفرانك لا كفرانك، أي: نستغفرك ولا نكفرك، وعلى هذا الجملة خبرية، وأجاز بعضهم أن ينتصب على المفعول به، أي: نسأل غفرانك، وهو غير ظاهر؛ لأنه لو كان مفعولا به، لم يحذف عامله واجبا، ولكن قد اضطرب كلام ابن عصفور، فتارة أوجب إضمار عامله، وتارة أجاز إظهاره.

ويمكن أن يقال: إنه إنما أجاز الأمرين باعتبارين، فحيث جعله مصدرا، أوجب حذف العامل، وحيث جعله مفعولا به أجاز إظهاره، ثم قد علمت أن المصنف لما ذكر المحذوف عامله وجوبا في الأمر^(٨٣)، وهو الراجح ما ذكره ابن مالك رحمه بأن المصدر النائب عن فعل الأمر اغفر، وقال أبو البقاء: أي اغفر غفرانك، فهو منصوب على المصدر^(٨٤)، ويجب إضمار ناصبه، وقيل: يجوز، وقال الزجاج: التقدير اغفر غفرانك^(٨٥)، واستشهد على ما ذهب إليه بقول الزجاج.

(٢) الدعاء والتوبيخ بالمصدر النائب عن الفعل منه قوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١]، أي: فالزهم سحقا أو فاسحقهم سحقا^(٨٦)، وجه الدلالة: هو مصدر مؤكد لعامله، فأسحقهم الله سحقا، بحذف الزوائد، وفيه معنى الدعاء^(٨٧). قال ابن عادل: "فَسُحْقًا"، فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على المفعول به، أي: ألزهم الله سحقا. والثاني: أنه منصوب على المصدر، تقديره: "أسحقهم الله سحقا"، فناب المصدر عن عامله في الدعاء^(٨٨).

قال ابن عاشور: "السحق اسم مصدر معناه البعد، وهو هنا نائب عن الإسحاق؛ لأنه دعاء بالإبعاد، فهو مفعول مطلق نائب عن فعله، أي: أسحقهم الله إسحاقا ويجوز أن يراد من هذا الدعاء^(٨٩).

وقال ابن عطية: "فسحقا" نصب على جهة الدعاء عليهم، وجاز ذلك فيه، وهو من قبل الله تعالى من حيث هذا القول مستقرا فيهم أزلا، ووجوده لم يقع ولا يقع إلا في الآخرة فكأنه، لذلك في حيز المتوقع الذي يدعي فيه، كما تقول سحقا لزيد وبعدا والنصب في هذا كله بإضمار فعل^(٩٠)، اسحقهم، وبذلك قد وجبت لهم النار وجوبا لازما وأزليا.

قال الزجاج: "سحقا" منصوب على المصدر، والمعنى أسحقهم الله سحقا، أي: باعدهم الله من رحمته بمباعدة^(٩١). وسحقا منصوب على المصدر تقديره سحقهم الله سحقا فناب المصدر عن عامله في الدعاء نحو جدعا له وعقرا، فلا يجوز إظهاره، وقيل: هو مفعول به لفعل محذوف، أي: ألزهم الله سحقا^(٩٢).

فسحقا: مصدر نائب عن فعله منصوبا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، أو أنتم، وقد ناب عن الإسحاق، والتقدير اسحقهم أنت سحقا، واللام الداخلة على "سحقا" لام التقوية إن جعل "سحقا" دعاء عليهم بالإبعاد؛ لأن المصدر فرع في العمل في الفعل، ويجوز أن يكون اللام لام التبيين لآياته تعلق العامل بمعموله، كقولهم: شكرا لك، فكل من "سحقا"

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

واللام المتعلقة به مستعمل في معنييه^(٩٣).

(٣) الدعاء بالذم والتوبيخ بالمصدر النائب عن فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٤٤: المؤمنون]، وقوله تعالى: "فبعداً": الفاء مستأنفة، بُعِدَا مفعول مطلق لفعل مقدر بـ ابعدوا، والجار لقوم متعلق بأعني مقدراً، وجملة "فابعدوا بعداً" مقول القول لقول مقدر، وجملة القول المقدر "قلنا" معطوفة على جملة "جعلناهم"^(٩٤)، وهو مصدر لا يظهر عامله، ابعدوا، وقد بعد بعدا بفتحيتين، وبعدا بضم فسكون: أي هلك فقوله: ﴿بُعْدًا﴾؛ أي هلكا مستأصلاً^(٩٥)، و"بعداً" مصدر يذكر بدلاً من اللفظ بفعله، فناصبه واجب الإضمار؛ لأنه بمعنى الدعاء عليهم^(٩٦).

قال ابن عاشور: إلا أن الدعاء نيظ هنا بوصف أنهم لا يؤمنون، ليحصل من مجموع الدعوتين التنبيه على مذمة الكفر، وعلى مذمة عدم الإيمان بالرسول، تعريضاً بمشركي قريش، على أنه يشمل كل قوم لا يؤمنون برسول الله؛ لأن النكرة في سياق الدعاء تعم^(٩٧).

قال الرازي: على وجه الدعاء والذم والتوبيخ، ودل بذلك على أنهم كما أهلكوا عاجلاً فهلاكهم بالتعذيب أجلاً على التأبيد مترقب، وذلك وعيد شديد^(٩٨).

ثالثاً: مصدر وقع موقع جواب الشرط، قد يأتي المصدر النائب عن فعل الأمر موقع جواب الشرط، ومن ذلك:

(١) قال الزاهدي: المصدر النائب عن فعل الأمر، قد يقع جزاءً لشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [٤: محمد]؛ أي: فاضربوا رقابهم^(٩٩).

قال ابن عاشور: "إذا" ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وذلك غالب استعمالها وجواب الشرط قوله ﴿فَضَرْبَ﴾^(١٠٠)، وجه الدلالة: جاء المصدر النائب عن فعل الأمر "ضَرْبَ" جواب الشرط اضربوا، حال لقاء مقاتلي الكفار في المعركة يقع الضرب إلى مرحلة محددة، وهي حالة تتأهل الجيش يتوقف ضرب الرقاب، كون الآية قد خصصت عموم اللقيا، فأفاد دلالتها، وهو وجوب قصر ضرب الرقاب حال لقاء العدو في ساحة المعركة.

(٢) ومن المصدر الواقع موقع جواب الشرط، قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فِطْطَعَامٍ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [٤: المجادلة]؛ أي: فليصم شهرين متتابعين، أو فليطعم ستين مسكيناً^(١٠١)، وجه الدلالة: جواب الشرط المصدر النائب عن فعل الأمر الواقع في الآية نيابة عن فعل الأمر، "فَصِيَامَ" و"فِطْطَعَامَ"، على التوالي، فليصم، فليطعم، أفعال أمر نائب المصدر عنها، والمظاهر كفارته الواجبة هي الصوم، ومن لم يجد فعلية الإطعام قبل أن يَتَمَاسَا.

رابعاً: المصدر النائب عن فعل الأمر، عدل به عن النصب إلى الرفع، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [١٨: يوسف]، وجه الدلالة: أن يصبر صبراً جميلاً، فقوله: صبر جميل هذا مصدر نائب عن فعل الأمر، والتقدير "اصبر"^(١٠٢).

قال ابن عاشور: إنشاء التصبر ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ نائب مناب اصبر صبراً جميلاً، عدل به عن النصب إلى الرفع للدلالة على الثبات والدوام، كما قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلاماً﴾ [٦٩: هود]، ويكون ذلك اعتراضاً في أثناء خطاب أبنائه، أو يكون تقديراً: اصبر صبراً جميلاً، على أنه خطاب لنفسه، ويجوز أن يكون {صَبْرٌ جَمِيلٌ} خبر مبتدأ محذوف دل عليه السياق، أي: فأمرني صبر، أو مبتدأ خبره محذوف كذلك ووصف {جَمِيلٌ} يحتمل أن يكون وصفاً كاشفاً، إذ الصبر كله حسن دون الجزع^(١٠٣).

علي الرواحنة

وعدوله ﷺ من سلاما إلى "قَالَ سَلَامٌ" لإضافة، فقيل: وإنما عدل إلى الرفع بالابتداء؛ لقصد الثبات وديمومة السلام حتى تكون تحيته أحسن من تحيتهم^(١٠٤).

قال ابن عادل: قول إبراهيم ﷺ أَحْسَنُ من قول الملائكة، امتثالاً لقوله تعالى^(١٠٥): ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ ٨٦: النساء، والعدول إلى الرفع لقصد إفادة الجملة الأسمية للدوام والثبات، بخلاف الفعلية، فإنها لمجرد التجدد والحدوث، ولهذا قال أهل المعاني: إن سلام إبراهيم أبلغ من سلام الملائكة^(١٠٦).

خامسا: المصدر النائب عن فعل الأمر الواقع تفصيلاً لمُجمل قبله، كما في قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثَّاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ ٤: محمد، ومن أسباب التزام حذف ناصب المصدر أن يقصد به تبيين عاقبة أمر تقدمه^(١٠٧)؛ وجه الدلالة: "أن يكون المصدر في موضع يوضح ويفصل عاقبة جملة قبله، ويبين الغاية والغرض من مضمون الجملة قبله، وذلك يكون بوقوعه بعد أداة تقييد التفصيل^(١٠٨)، مجيء "منا وفداء" تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فإذا أن تمنوا مناً بإطلاق الأسرى دون فداء، وإما أن تقدوا فداء، وقد ناب كل منهما عن فعله في بيان معناه، وحذف العامل في هذه الحال الوجوب^(١٠٩).

قال أبو جعفر النحاس: "فإذا منا بعد وإما فداء"، مصدران وحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ولأنه أمر، والفداء يمد ويقصر عند البصريين، وأما الفراء فحكى أنه ممدود إذا كسر أوله، ومقصود إذا فتح أوله، وحكى: قم فدى لك^(١١٠).

سادسا: المصدر النائب عن فعل الأمر المنون، قد يأتي المصدر النائب عن فعل الأمر منونا، والغالب يأتي منصوباً، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ ١٤: البلد، ويجوز مع المنون أن لا تذكر الفاعل، فيجيء فيه الخلاف أهو محذوف، أم مضمر، أم ينوي إلى جنب المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾، وذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن لا يقدر فاعل البتة، وينتصب المفعول بالمصدر^(١١١)، فالمصدر المنون إذا لم يكن له فاعل في اللفظ، فليس مضمرًا معه، وإنما هو محذوف^(١١٢)، فإن الإطعام مصدر نكرة منون، وقد عمل في قوله: "يتيمًا"^(١١٣).

قال ابن الخباز: فيقرأ أطعم على لفظ الفعل، فيكون يتيمًا منصوبًا به، ويقرأ: أو إطعام، فيتيم منتصب منه، والتقدير أو أن أطعم، وإنما كان المصدر المنون أقوى في الإعمال؛ لأن المنون نكرة، فهو بمنزلة الفعل، والفعل عندهم نكرة لأحد أمرين: إما لأنه يدل على المصدر وهو في الأصل نكرة، وإما لأنه والفاعل يقعان صفة للنكرة^(١١٤).

وقيل: عمل المصدر النائب عن فعله منونا هو القياس؛ لأنه أقرب إلى الشبه بالفعل، لتكثيره نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ فإطعام مصدر وفاعله مستتر ويتيمًا مفعوله^(١١٥).

قال ابن عاشور: وانتصب يتيمًا على المفعول به لإطعام، الذي هو مصدر عامل عمل فعله، وإعمال المصدر غير المضاف، ولا المعرف باللام أقيس، وإن كان إعمال المضاف أكثر، ومنع الكوفيون إعمال المصدر غير المضاف^(١١٦).

الخاتمة.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- إن المصدر النائب عن فعل الأمر دال على الحدث المجرد عن الزمان، الواقع موقع طلب الفعل، لاشتراكهما في المعنى، ويكون صالحًا للاستغناء عنه، وأن يحل محله فعل من معناه.
- إن عدول المشرع من استخدام الفعل إلى المصدر النائب عن الفعل، فيه فائدة وإضافة على الدلالة، في دلالاته

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

- على الحدث، ويدل على الوجوب.
- من الفرق بين المَصْدَرُ أصل الكلمة التي تَصُدَّرُ عنها صَوَائِرُ الأفعال، والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة.
- المصدر النائب عن فعله مصدر ينوب عن فعله، ويؤدي معناه، ولا يجوز أن يجتمع مع فعله وجوباً، لدلالة المصدر عليه في التعدي وال لزوم، ويستغنى عن الفاعل مع المصدر النائب عن فعل الأمر بخلاف الفعل.
- المصدر تُعْقَلُ حقيقته دون الزمان، وإثما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً، وليست من اللفظ.
- إن المصدر النائب عن فعل الأمر قد يأتي وقد وقع موقع الدعاء، أو موقع جواب الشرط، أو تفصيلاً لمُجمل قبله، أو منونا، والغالب يأتي منصوباً.

التوصيات:

- توصي الدراسة طلبة الدراسات العليا في الكتابة في دلالة الأمر المعنوية والخبرية، وتطبيقاتها في الشريعة والقانون.

الهوامش.

- (١) محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (٣/ ٦١٦)، قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل.
- (٢) محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أصول السرخسي، دار المعرفة - بيروت، (١/ ١١).
- (٣) القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، (ط٢)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، (١/ ٢١٣).
- (٤) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، ١٩٨٩م، (١/ ٢٦٨).
- (٥) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، المحصول، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، (ط٣)، (٢/ ٩).
- (٦) القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة، دار البيارق - عمان، (ط١)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٥٩.
- (٧) عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزلي، تيسير علم أصول الفقه، (ط١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص ٢٤١.
- (٨) أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - ١٩٧٩م، (٣/ ٣٣٧).
- (٩) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (ط١)، دار صادر - بيروت، (٤/ ٤٤٥).
- (١٠) أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب- القاهرة، (ط١)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ٨٧.
- (١١) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، (١/ ٦٤).
- (١٢) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، (١/ ٤٢٨).

- (١٣) أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي المعروف بابن سيده، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (ط١)، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، (٤/ ٢٧٨).
- (١٤) ابن منظور، **لسان العرب**، (١/ ٧٧٤). وابن فارس، **معجم مقاييس اللغة** (٥/ ٣٦٧).
- (١٥) السيوطي، **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، ص ٨٧.
- (١٦) أبو حفص عمر بن علي ابن عادل، **تفسير اللباب**، دار الكتب العلمية- بيروت، ص ٢٦٨.
- (١٧) د محمود حسني مغالسه، **النحو الشافعي**، (ص ٣٢١)، (ط٣)، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- (١٨) خالد بن عبدالله الأزهرى، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، تحقيق: عبدالكريم مجاهد، (ط١)، ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١٠٦/١).
- (١٩) يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين المعروف بابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، (ط١)، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت، (٤/ ٢٠٤).
- (٢٠) محمد بن يوسف بن أحمد، **محب الدين الحلبي**، المعروف بناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (ط١)، ١٤٢٨هـ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، (٤/ ١٨١٣).
- (٢١) تمام حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، عالم الكتب، (ط٥)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٩٥.
- (٢٢) أحمد بن الحسين بن الخباز، **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- مصر، (ط٢)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ١٦٦.
- (٢٣) ابن جني، **الخصائص**، (٣/ ٢٥٦).
- (٢٤) جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، **شرح الكافية الشافعية**، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، جامعة أم القرى، (٢/ ١٠٢٥).
- (٢٥) عباس حسن، **النحو الوافي**، (ط٥) عشرة، دار المعارف، (٣/ ٢١١).
- (٢٦) ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص ١٦٧.
- (٢٧) ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص ١٦٧.
- (٢٨) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، **المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية**، (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، (ط١)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، (٣/ ٢٢٥).
- (٢٩) فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- الأردن، (ط١)، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (١/ ١٩٧).
- (٣٠) مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، (١/ ٦٣).
- (٣١) عباس حسن، **النحو الوافي**، (٣/ ٢١٢).
- (٣٢) الشاطبي، **المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية**، (شرح ألفية ابن مالك)، (٣/ ٢٥١).
- (٣٣) محمد بن علي الصبان الشافعي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية- بيروت، (ط١)، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، (١/ ١٦٦).
- (٣٤) جمال الدين عبد الله الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (٣/ ١٧٢).
- (٣٥) منصور الغول، **النحو التطبيقي الوافي الميسر**، (ط١)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع- عمان، ص ٣٧٩.
- (٣٦) الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، (٣/ ١٧٢).
- (٣٧) برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: د. محمد ابن

- عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، (ط١)، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م، (١/ ٨٨).
- (٣٨) الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، (١/ ٢٢).
- (٣٩) علي بن محمد الأمدي أبو الحسن، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت، (ط١)، ١٤٠٤هـ، (٢/ ٦).
- (٤٠) القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه، (١/ ٣٩). ومحمد بن حسين بن حسن الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (ط٥)، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي، ص ٣٩٨.
- (٤١) أحمد بن علي الرازي الجصاص، الفصول في الأصول، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، (ط١)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الإسلامية دولة الكويت، (٢/ ٩٠).
- (٤٢) أبو المعالي عبد الملك بن يوسف بن محمد الجويني، الورقات في أصول الفقه، شرح: الخضير، ص ١٠٧.
- (٤٣) الجويني، شرح الورقات في أصول الفقه، شرح: عبد الكريم الخضير، ص ١٠٧.
- (٤٤) محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ، (١٨/ ٢٤).
- (٤٥) عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (ط١)، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية- بيروت، (١/ ٦٩)، قال ابن الهيثمي: رواه البزار وفيه زياد النميري، وثقه ابن حبان، وقال: يخطئ، وابن عدي، وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات، ورواه أبو يعلى كذلك، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، طبعة دار الفكر، بيروت، (٣/ ١٨١).
- (٤٦) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، (١/ ٢١٩).
- (٤٧) الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٣/ ١٧٢).
- (٤٨) القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه (١/ ٢٢٤).
- (٤٩) محمد بن محمد العمادي أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (٨/ ٩٢).
- (٥٠) الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٢/ ١٣٧).
- <http://alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=34741>
- (٥١) أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، (١/ ١٤٢).
- (٥٢) السامرائي، معاني النحو، (٢/ ١٠٨).
- (٥٣) سيبويه، كتاب سيبويه، (١/ ٣١٢).
- (٥٤) علي بن حسام الدين المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٨٩م، (١٣/ ٤٩٣)، قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، (ط١)، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (٣/ ٤٣٨). ووافقه الذهبي وابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (ط١)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، دار النوادر، دمشق، (٢/ ٦٥٣).
- (٥٥) ابن منظور، لسان العرب، (٤/ ٤٤٥).
- (٥٦) أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة، (ط١) ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م، مكتبة الآداب- القاهرة، ص ٨٧.
- (٥٧) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، (١/ ٤٢٨).
- (٥٨) يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين المعروف بابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (ط١)، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م،

- دار الكتب العلمية، بيروت، (٤ / ٢٠٤).
- (٥٩) أحمد بن الحسين بن الخباز، **توجيه الملع**، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- مصر، (ط٢)، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ١٦٦.
- (٦٠) شوكت علي عبدالرحمن درويش، **الالتفات نحوياً في القراءات القرآنية**، دار غيداء للنشر والتوزيع- عمان، (ط١)، ٢٠١١ م، ص ٥٤.
- (٦١) ابن جنّي، **الخصائص**، (٣ / ٢٥٦).
- (٦٢) درويش، **الالتفات نحوياً في القراءات القرآنية**، ص ٥٤.
- (٦٣) الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٣ / ٣٠١).
- (٦٤) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (٣ / ٢٢١).
- (٦٥) محب الدين الحلبي، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، (٦ / ٢٨٣٥).
- (٦٦) السامرائي، **معاني النحو**، (٣ / ١٤٦).
- (٦٧) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب**، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، ص ٢٤٢.
- (٦٨) أبو المعالي عبد الملك بن يوسف بن محمد الجويني، **شرح الورقات في أصول الفقه**، شرح: عبد الكريم الخضير، ص ١٠٧.
- (٦٩) حمد بن صالح القمر النابت، **العقد الفريد على نظم الشيخ سعيد**، ص ٢٤.
- (٧٠) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكدي بن عبد الله العلائي، **الفصول المفيدة في الواو المزيّدة**، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، (ط١)، ١٩٩٠ م، ص ١٣٧.
- (٧١) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، (ط١)، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، دار الكتاب العربي، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، (٢ / ٥٤).
- (٧٢) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**، (ط١)، دار مكتبة الحياة- بيروت، تحقيق: إحسان عباس، ص ١٥٥.
- (٧٣) الجصاص، **الفصول في الأصول**، (٢ / ٨٨).
- (٧٤) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، **نفائس الأصول في شرح المحصول**، (ط١)، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، مكتبة نزار مصطفى الباز، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، (٧ / ٣١٩٣).
- (٧٥) كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بـ «ابن إمام الكاملية»، **تيسير الوصول إلى منهاج الأصول**، (ط١)، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، (١ / ٢٣١).
- (٧٦) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (٣ / ٣٢٨).
- (٧٧) أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، (ط١)، دار الكتب العلمية- بيروت، (٢ / ٢٣٢).
- (٧٨) المتقي الهندي، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، (١٣ / ٤٩٣)، سبق تخريجه.
- (٧٩) محب الدين الحلبي، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، (٤ / ١٨٥١).
- (٨٠) محمد محمود عبود زوين، **الدعاء وصيغته في القرآن الكريم**، دار الكتب العلمية- بيروت، ص ١٠٤.
- (٨١) مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **الجامع الصحيح**، دار إحياء التراث العربي- بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (١ / ١١٥).

دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر

- (٨٢) سيبويه، كتاب سيبويه، (١/ ٣٢٥).
- (٨٣) محب الدين الحلبي، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (٤/ ١٨٥٠).
- (٨٤) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، المكتبة العلمية- لاهور، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (١/ ١٢٢).
- (٨٥) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (ط١)، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، تحقيق: رجب عثمان محمد، (٣/ ١٣٦٧).
- (٨٦) أبو البقاء، إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، (٢/ ٢٦٥).
- (٨٧) أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي، البحر المديد، (ط٢) ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية- بيروت، (٨/ ١٣٩).
- (٨٨) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، (١٩/ ٢٤١).
- (٨٩) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٢٩/ ٢٦).
- (٩٠) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (ط١)، دار الكتب العلمية- لبنان، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (٥/ ٣١٣).
- (٩١) محمد بن عمر بن الحسين الرازي، مفاتيح الغيب من القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، (٣٠/ ٥٨٩).
- (٩٢) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه، (ط٤)، ١٤١٥هـ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية- حمص، (١٠/ ١٥٠).
- (٩٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٢٩/ ٢٦-٢٧).
- (٩٤) أحمد بن محمد الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم، (١/ ١١٢).
- (٩٥) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، أضواء البيان، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، (٥/ ٣٣٣).
- (٩٦) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ص ٣٧٦٩.
- (٩٧) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٩/ ٤٤٢).
- (٩٨) الرازي، مفاتيح الغيب من القرآن الكريم، (٢٣/ ٨٨).
- (٩٩) حافظ ثناء الله الزاهدي، تلخيص الأصول، صادق آباد - باكستان، ص ٢٢.
- (١٠٠) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٢٦/ ٦٦).
- (١٠١) الزاهدي، تلخيص الأصول، ص ٢٢.
- (١٠٢) الجويني، شرح الورقات في أصول الفقه، شرح: عبد الكريم الخضير، ص ١٠٧.
- (١٠٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (١٢/ ٣٧).
- (١٠٤) درويش، إعراب القرآن وبيانه، (٩/ ٣١٣).
- (١٠٥) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، (١/ ١٧٢).
- (١٠٦) أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، (١٣/ ٢٠٠).
- (١٠٧) الجباني، شرح الكافية الشافية، (٢/ ٦٦٥).
- (١٠٨) "قأما" الفاء عاطفة للتفريع.

- (١٠٩) الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (١٧٢/٣).
- (١١٠) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب- بيروت، (١٧٩ /٤).
- (١١١) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، (ط١)، ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، تحقيق: ودراسة: رجب عثمان محمد، (٥ / ٢٢٦٠).
- (١١٢) مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، البديع في علم العربية، تحقيق: ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، (ط١)، ١٤٢٠هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١ / ٥٢٠).
- (١١٣) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (شرح ألفية ابن مالك)، (٣ / ١٣٩٧).
- (١١٤) ابن الخباز، توجيه اللع، ص ٥١٨.
- (١١٥) درويش، إعراب القرآن وبيانه، (٥ / ٣٤٢).
- (١١٦) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٣٠ / ٣٥٨).